

نظرة عامة

رغم تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن معدل التضخم العالمي سجل ارتفاعاً، حيث ساهمت عدة عوامل في تزايد الضغوط التضخمية، أهمها ارتفاع أسعار النفط وانخفاض قيمة عدد من عملات هذه الدول، إضافة إلى الصراعات السياسية في مناطق عدة بالدول النامية.

من جانب آخر، انعكس تراجع معدل النمو العالمي والإجراءات الحمائية التجارية على تراجع معدلات نمو التجارة الخارجية عام 2018، حيث سجلت التجارة الدولية معدل نمو بلغ 3.8 في المائة عام 2018 مقابل 5.4 في المائة عام 2017، ورغم هذا التراجع إلا أنه مازال أعلى من معدل نمو الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق بالميديونية الخارجية، فقد ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليلبلغ نحو 10057.9 مليار دولار عام 2018 مقابل 9607.4 مليار دولار عام 2017. على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية فقد شهدت عدة تطورات خلال عام 2018 نتج عنها انخفاض قيمة الدولار مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى، حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني واليورو، في حين شهد ثباتاً أمام الين الياباني.

رغم تعرض الدول العربية منذ بداية الألفية الثالثة لتطورات عدة أثرت على أدائها الاقتصادي، إلا أن اقتصادات الدول العربية قد استفادت خلال عام 2018 من عدد من المؤشرات الإيجابية، أهمها ارتفاع مستوى الطلب الخارجي، وارتفاع أسعار النفط، وكذلك الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها بعض الدول العربية مما ساهم في ارتفاع معدل نموها.

بدأ الاقتصاد العالمي عام 2018 بدايةً يكسوها التفاؤل، في ظل التحسن الذي شهده النشاط الصناعي والتجاري العالمي عام 2017، ولكن ما لبث الاقتصاد العالمي أن سجل تباطؤاً نظراً لعدم اليقين بشأن السياسة التجارية، في ظل تفاقم التوترات التجارية ما بين القوتين الاقتصاديتين العالميتين –الولايات المتحدة الأمريكية والصين- وما رافقه من رفع متبادل للتعرفة الجمركية على تجارتهما البينية، من ثم تصاعدت وتيرة الحمائية التجارية. كما ساهم في هذا التراجع التأثير الانكماشى الناتج عن عودة المسارات التقليدية للسياسة النقدية في بعض الاقتصادات الكبرى.

بناءً عليه، شهد عام 2018 تراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي رغم الحوافز الضريبية التي تم تبنيها اعتباراً من شهر مارس 2018 في ظل الخلاف التجاري مع الصين والاتحاد الأوروبي، الإطّار رقم (1). كما فقد اقتصاد منطقة اليورو الزخم الذي شهده عام 2017 بفعل ضعف ثقة المستهلكين، وتطبيق معايير الانبعاثات الجديدة على السيارات مما أثر سلباً على تلك الصناعة في ألمانيا، كما هبط الاستثمار في إيطاليا مع اتساع فروق العائد على السندات السيادية، كما أدت اضطرابات العمال في فرنسا إلى تراجع معدل نموها. فيما تأثرت معدلات النمو في آسيا بتراجع مستويات الطلب الخارجي.

كمحصلة، انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 3.6 في المائة عام 2018 مقابل 3.8 في المائة عام 2017. على مستوى الاقتصادات المتقدمة، فقد حققت معدل نمو أقل مما حققته العام السابق، بلغ نحو 2.2 في المائة مقابل 2.4 في المائة عام 2017. بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فرغم تحقيق دول المجموعة معدل نمو مرتفع عام 2018 مقارنة بالدول المتقدمة، إلا أنه أقل مما حققته عام 2017، حيث بلغ 4.5 في المائة مقابل 4.8 في المائة عام 2017.

الإطار رقم (1)

أزمة التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

أن الصراع التجاري الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ليس بالأمر الجديد، حيث تمتد جذوره إلى المحاولات العديدة السابقة للإدارات الأمريكية المتعاقبة في معالجة مشكلة العجز التجاري المتفاقم لصالح الصين. بدأت تلك التوترات التجارية في مارس 2018، حيث طلبت الولايات المتحدة من منظمة التجارة العالمية إجراء مشاورات مع الصين بشأن بعض التدابير الصينية التي ترى الولايات المتحدة أنها تقوض حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. في منتصف عام 2018 رفعت الولايات المتحدة الأمريكية شعار "السعي إلى تحقيق تجارة عادلة بين الطرفين" كشعار أطلقه الرئيس الأمريكي والذي كان قد تعهد سلفاً خلال حملته الانتخابية بمراجعة السياسات التجارية واتفاقيات التجارة الحرة مع أكبر الشركاء التجاريين عند توليه الرئاسة. بناءً عليه، قامت الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية جديدة بمتوسط 25 في المائة وذلك على واردات صينية بقيمة 35 مليار دولار تشكل حوالي 820 منتجاً صينياً، منها على سبيل المثال سيارات وقطع غيار للطائرات وأجهزة الكمبيوتر مع استثناء الهواتف المحمولة والتليفزيونات. الأمر الذي دعا الجانب الصيني إلى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وفرض رسوماً مماثلة على الصادرات الأمريكية. حيث فرضت الصين رسوماً جمركية على الواردات بقيمة 110 مليار دولار على المنتجات الأمريكية استهدفت منتجات المواد الكيميائية، والفحم، والمعدات الطبية، مع رسوم تتراوح بين 5 في المائة و25 في المائة. في ديسمبر 2018 اتفقت كلتا الدولتين على وقف التعريفات التجارية الجديدة لمدة 90 يوماً للسماح بإجراء محادثات والوصول إلى صفقة تجارية مناسبة.

تجدد الإشارة إلى أن تعثر وصول الطرفين لصياغة اتفاق تجاري يُعد بمثابة شرارة البدء في الحرب الدائرة حالياً، حيث اتهمت الإدارة الأمريكية الجانب الصيني بتراجعه عن الالتزامات التي تعهد باتخاذها خلال جولات التفاوض التجارية بينهما ومنها استمرار الحكومة الصينية في تقديم الدعم لبعض شركاتها، إضافة إلى انتهاك بعض بنود الاتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية.

قد تراهن الإدارة الأمريكية على كسب تلك الحرب التجارية نظراً لميل الميزان التجاري لصالح الصين وبالتالي فإنها ستستسلم لتلك الإجراءات في نهاية الأمر، وهذا مشكوكاً فيه حيث من المنتظر أن يتضرر الطرفان بل وسيمتد الضرر ليشمل نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف بالإضافة إلى الاقتصاد العالمي وما سيلحق به من أضرار نتيجة تلك الحرب.

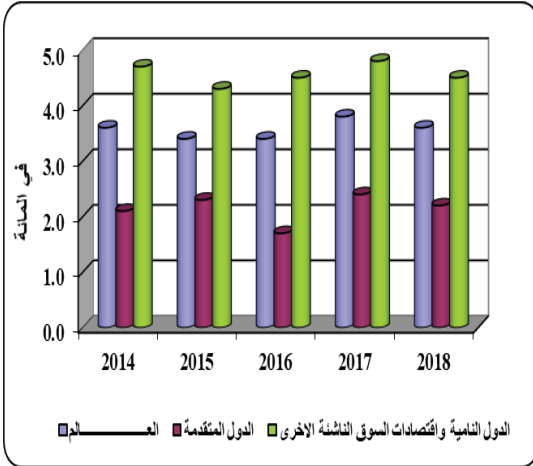
ومن المتوقع أن تؤدي زيادة التعريفات الجمركية على السلع في كلا البلدين إلى العديد من الآثار المتوقعة من بينها، انخفاض الأرباح في الشركات المنتجة لعدم قدرتها على البيع بأسعار عالية، وتحميل المستهلك لتلك الزيادات، وزيادة مستويات الأسعار وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع المفروض عليها تعريفات جمركية جديدة وعزوف المستهلكين عن شرائها. على جانب آخر فإن لتلك التوترات تداعيات سلبية على الشركاء التجاريين الرئيسيين، فهي تزيد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين خاصة في دول آسيا وأوروبا. فأوروبا بشكل خاص تُمثل صادرات السيارات بها نحو عُشر إجمالي صادرات البضائع من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة، وبالتالي فتلك التدابير الخاصة بزيادة التعريفات المفروضة ستضيف إلى حد كبير إلى التكاليف، وستؤثر سلباً على خطط الاستثمار التجارية في جميع أنحاء العالم.

يثير إختيار الإدارة الأمريكية للتعريفات الجمركية كسلاح تجاري للحد من الواردات الصينية لحماية أسواقها وإدخال المزيد من الإيرادات للخزانة الأمريكية، وكذا تبني الصين نفس النهج، التساؤل عن مستقبل النظام التجاري متعدد الأطراف وما هو مستقبل منظمة التجارة العالمية، في ظل تجاهل أكبر قطبين اقتصاديين لشروط وقواعد منظمة التجارة العالمية مما يلقي بظلاله على مستقبل المنظمة وبالتالي النظام التجاري في حالة قيام دول جديدة بتجاهل التزاماتها الدولية على صعيد تحرير التجارة الدولية.

نمو الاقتصاد العالمي

ومن ثم حققت الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة تراجعاً في معدل النمو عام 2018، في ظل التحديات السابقة التي واجهتها، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2014-2018)



المصدر: الملحق (1/1).

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة⁽¹⁾، فقد حققت معظم دول المجموعة الكبرى تراجعاً في معدل النمو، ورغم ذلك فقد جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول من حيث معدل النمو بمعدل بلغ 2 في المائة رغم أنه أقل مما حققته عام 2017 البالغ 2.2 في المائة، كما لم تتمكن منطقة اليورو من المحافظة على التحسن السنوي في معدل نموها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث انخفض معدل نموها ليلعب نحو 1.8 في المائة مقابل 2.4 في المائة عام 2017. أما كندا فقد انخفض معدل نموها هي الأخرى لنحو 1.8

(1) تشمل الدول المتقدمة في " آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2019" الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة، وكندا.

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2018 عدداً من التطورات والأحداث التي أثرت سلباً على أدائه، مما جعله يحقق معدل نمو أقل من ذلك الذي كان متوقعاً له، يأتي في مقدمتها تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وتشديد سياسات الانتماء في الصين، والضغط الاقتصادي في عدد من اقتصادات الدول النامية خاصة الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وعودة السياسة النقدية في بعض الاقتصادات المتقدمة الكبرى إلى طبيعتها بعد سنوات من السياسات الميسرة التي كانت تتخذتها السلطات النقدية في تلك الدول، والتطورات السياسية غير المواتية في بعض بلدان العالم. لذا فقد انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.6 في المائة عام 2018 مقابل 3.8 في المائة عام 2017.

بالنسبة للاقتصادات الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد عانت من تباطؤ معدل النمو انعكاساً لانخفاض الطلب الخارجي بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في بعض دول تلك المجموعة، كما أن تراجع أسعار السلع الغذائية والمخاوف من تباطؤ الاقتصاد الصيني ساهم في الضغط على هذه الاقتصادات. كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الكبرى إلى تحول وجهة المستثمرين للأسواق المتقدمة، بدلاً من أسواق الاقتصادات الناشئة. وهو ما ساهم في تراجع قيم عملات عدد كبير من هذه الدول، وفي ارتفاع معدلات التضخم بها لمستويات قياسية.

ولقد تراجع النمو في أكبر اقتصادين ناشئين، الصين والهند، ورغم أن الاقتصاد الهندي عانى من تراجع معدل نموه عام 2018، إلا أنه مازال يحقق أعلى معدل نمو ليس بين دول المجموعة فحسب بل بين دول العالم، أما الاقتصاد الصيني فقد انخفض معدل نموه عام 2018 بشكل محدود.

من العام لأدنى مستوياتها منذ عام 2009، ويرجع ذلك لحالة عدم اليقين في ظل الخلاف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) وتهديد أمريكا بإلغاء الاتفاق حال عدم التوصل لتعديل مرضي لها، حيث تم الاتفاق على تعديل الاتفاق في سبتمبر 2018، الإطار رقم (2). كما تأثر الاقتصاد الأمريكي بالتوترات التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي، فقد شهد عام 2018 صدور عدد من القوانين والتعريفات الجمركية التي أثرت سلباً على ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي. ففي مارس 2018 قامت الولايات المتحدة بفرض تعريفية جديدة بنسبة 25 في المائة على واردات الصلب المُصنَّع، و10 في المائة على واردات الألومنيوم، وفي يوليو 2018 تم فرض تعريفية بنسبة 25 في المائة على صادرات صينية بقيمة 34 مليار دولار، وفي سبتمبر أُعلن عن تعريفية جديدة بنسبة 10 في المائة على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار، مما خلق حرباً تجارية بينها وبين الصين. تلك التوترات التجارية وتباطؤ النمو العالمي أثرا على النمو الاقتصادي للولايات المتحدة، رغم ارتفاع إنفاق المستهلكين، الذي يمثل أكثر من ثلثي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه لم يتمكن من تعويض تراجع الطلب الخارجي.

بالنسبة لمنطقة اليورو، فإن الأداء الجيد لمنطقة اليورو عام 2017 خلق حالة من التفاؤل ببداية خروج اقتصاد المنطقة من حالة التباطؤ التي مر بها منذ عام 2009، خاصةً مع تحقيق أعلى معدل نمو له في هذا العام منذ تسع سنوات، إلا أن التوترات التجارية، وصعوبة التوصل لاتفاق حول كيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتراجع الطلب العالمي، وتزايد حالة عدم اليقين السياسي داخل منطقة اليورو وخارجها، كلها عوامل غذت تباطؤ النمو. بناءً عليه، بلغ معدل النمو بمنطقة اليورو عام 2018 نحو 1.8 في المائة مقابل نحو 2.4 في المائة عام 2017، ويظهر ذلك جلياً في عدم تسجيل أنشطة

في المائة مقابل 3 في المائة عام 2017، أما الاقتصاد البريطاني فقد تأثر سلباً بامتداد فترة عدم اليقين نظراً لعدم التوصل لاتفاق حول كيفية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، مما جعله يعاني من استمرار الانخفاض في معدل النمو ليحقق أقل معدل نمو له منذ عام 2009، حيث بلغ معدل نموه عام 2018 نحو 1.4 في المائة مقابل 1.8 في المائة عام 2017، أما الاقتصاد الياباني فرغم تحسن معدل نموه عام 2017 إلا أنه عاد ليتراجع معدل نموه عام 2018، حيث بلغ 0.8 في المائة مقابل 1.9 في المائة عام 2017 وهو يعد من أقل معدلات النمو بين الاقتصادات المتقدمة.

بالنسبة للولايات المتحدة، فقد حقق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو حقيقي أدنى مما حققه عام 2017، فقد بلغ معدل النمو عام 2018 نحو 2.0 في المائة مقابل 2.2 في المائة عام 2017، ويمكن القول إن الاقتصاد الأمريكي مر بمراحل مختلفة خلال عام 2018، فقد بدأ بنمو قوي خلال النصف الأول من العام في ظل التفاؤل الكبير بأثر التخفيضات الضريبية على الاستثمار والأرباح والنمو والتوظيف، إلا أنه شهد تراجعاً غير متوقع للنمو وهبوط في مؤشرات الأسهم وانخفاض للصادرات في النصف الثاني.

ففي فبراير 2018 تم إقرار تخفيضات ضريبية، أثرت إيجابياً على الشركات ومستويات الدخل المتاح للإنفاق، وقد هدفت تلك التخفيضات إلى عودة الشركات والاستثمارات إلى السوق الأمريكية، من أجل جعل الاقتصاد الأمريكي أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي ومن ثم توفير المزيد من الوظائف. وقد انعكس ذلك إيجاباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنفاق المستهلكين والأجور خلال النصف الأول من عام 2018. ولكن في نهاية العام سجلت مؤشرات الأسهم الأمريكية أسوأ أداء لها في ديسمبر 2018 ومحت كل مكاسب العام. كما تراجعت الصادرات الأمريكية في الربع الثالث

الأثر السلبي للخطط المالية للحكومة الجديدة على عائدات السندات مما دفعها إلى الارتفاع، وهذا ما أسهم في انخفاض تدفق الائتمان. وانخفاض الطلب المحلي خاصةً في الربع الرابع من عام 2018. ولم يكن الأمر أحسن حالاً في فرنسا، ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، فقد عانى الاقتصاد الفرنسي من مزيد من الضغوط بسبب الاحتجاجات التي اضعفت ثقة المستثمرين، ليترجع نموه عام 2018 إلى 1.5 في المائة مقابل 2.3 في المائة عام 2017.

مع ذلك أبقى وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيفات الائتمانية على تصنيف فرنسا للعام الثاني على التوالي عند AA مع نظرة سلبية مستقرة. في سياق آخر رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لليونان.

أما المملكة المتحدة، فقد سجل اقتصادها نمواً بنحو 1.4 في المائة عام 2018 مقارنةً بنحو 1.8 في المائة عام 2017، وبذلك يستمر انخفاض معدل نمو خامس أكبر اقتصاد في العالم للعام الرابع على التوالي مما جعل الخبراء يتوقعون في ظل استمرار هذا الانخفاض تخليه عن تلك المرتبة في عام 2019، لاسيما في ظل فشل الاتفاق على خطة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "اتفاق بريكست"، وما قد ينتج من انعكاسات سلبية ليس فقط على الاقتصاد البريطاني بل على أداء الاقتصاد العالمي. وكان أداء الاقتصاد البريطاني أكثر سوءاً خلال النصف الثاني من عام 2018 في ظل عدم اليقين الذي أحاط به، فقد نما الاقتصاد بنحو 1.3 في المائة في الربع الرابع من عام 2018، وهو أدنى مستوى له منذ الربع الثاني لعام 2012. على مستوى القطاعات الاقتصادية، فإن النشاط الخدمي في المملكة المتحدة سجل نمواً بنحو 0.4 في المائة في ذات الفترة، فيما هبط الإنتاج الصناعي بنحو 1.1 في المائة. أما نشاط البناء داخل ثاني أكبر اقتصاد أوروبي، فقد انخفض بنحو 0.3 في المائة في الربع الأخير من عام 2018.

الصناعة التحويلية في منطقة اليورو نمواً يذكر في نهاية 2018. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات بقطاع الصناعات التحويلية في ديسمبر 2018 للشهر الخامس على التوالي، ليبلغ 51.4 مقارنة مع 51.8 في نوفمبر من نفس العام، كما أظهرت مؤشرات مديري المشتريات، أن إيطاليا ما زالت تعاني من انكماش، وتأثر الاقتصاد في فرنسا بفعل الاحتجاجات التي شهدتها نهاية العام. كما أظهرت البيانات أول تدهور في ظروف التشغيل منذ 27 شهراً. وجاء نمو الصناعات التحويلية في ألمانيا وأسبانيا محدوداً.

حقق الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة عام 2018 مقابل 2.5 في المائة عام 2017، ويرجع انخفاض معدل نموه لانخفاض نمو الصادرات مما أثر سلباً على الإنتاج الصناعي، فقد انخفض معدل نمو صادرات ألمانيا خلال عام 2018 رغم تحقيقها رقماً قياسياً جديداً للعام الخامس على التوالي، وقد ارتفعت الصادرات الألمانية عام 2018 بنحو 3 بالمائة لتبلغ حوالي 1,318 تريليون يورو، مقابل ارتفاع بنسبة 6.2 بالمائة عام 2017، حيث تأثرت الصادرات الألمانية في الأشهر الأخيرة من عام 2018 بالظروف غير المواتية، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي والخلافات التجارية الدولية وتداعيات خروج بريطانيا المنتظر من الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه زادت وارداتها بمعدل 5.7 بالمائة لتصل إلى 1,090 تريليون يورو، وهو ما أدى إلى تراجع الفائض التجاري لألمانيا إلى 227.8 مليار يورو، بعد أن كان الفائض التجاري عام 2017 يصل إلى 247.9 مليار يورو. ويعد الطلب المحلي وارتفاع استهلاك الأسر والإنفاق الحكومي خلال العام، السبب الرئيس في استمرار تحقيق الاقتصاد الألماني لمعدل نمو موجب. كما انخفض معدل النمو في إيطاليا ليبلغ 1.5 في المائة مقابل 2.2 في المائة عام 2017، ويرجع ذلك بالإضافة إلى العوامل السابقة إلى

الاقتصاد الصيني أثر سلباً على معدل نمو الصادرات اليابانية، باعتبار أن الصين من أكبر أسواق الصادرات اليابانية.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽²⁾، فقد شهدت انخفاضاً في معدل النمو عام 2018 ليبلغ نحو 2.2 في المائة مقابل 2.7 في المائة عام 2017، وهو يتماشى مع حالة التباطؤ في الاقتصاد العالمي، كما أن تباطؤ نمو اقتصاد الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أثر سلباً على أداء تلك المجموعة باعتبار هذه الدول تمثل السوق الرئيس لصادراتها، كما أن تحسن أسعار النفط أثر سلباً على أداء تلك المجموعة لكونها مستوردة للنفط، وتعتمد التنمية الصناعية فيها عليه، وقد حققت بعض دول المجموعة معدلات نمو مرتفعة عام 2018، رغم أنها أقل مما حققتها العام الماضي حيث بلغت 3 في المائة في هونج كونج، و2.6 في المائة في سنغافورة و2.9 في المائة في كوريا الجنوبية.

أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد استمر تراجع معدلات النمو في تلك المجموعة للعام الرابع على التوالي، في ظل اتساع معاناة تلك المجموعة ليشمل دائرة أوسع من اقتصادات تلك الدول، حيث لم تعد المعاناة تنحصر في دائرة اقتصادات البرازيل والهند وإندونيسيا وتركيا وجنوب أفريقيا فقط بل اتسعت لتشمل دول أخرى. في الواقع فقد بدأت معاناة اقتصادات تلك المجموعة عندما بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إيقاف برنامج شراء السندات في عام 2013 وما تلا ذلك من رفع تدريجي لأسعار الفائدة. فقد تراجعت قيمة عملات عدد من هذه الدول، ومن ثم ارتفاع قياسي لمستويات التضخم والبطالة، وارتفاع عجز حساباتها الجارية بالإضافة إلى تأثر بعض هذه الدول بظروف عدم الاستقرار. كما لا يمكن

من ناحية أخرى فقد تراجع مؤشر «أي إنش إس ماركت» لقطاع الخدمات في بريطانيا إلى 50.1 نقطة في نهاية 2018، ويجعل هذا التراجع المؤشر يقترب أكثر من حاجز 50 نقطة، لذا فمن الطبيعي أن تستبعد الشركات البدء في مشروعات جديدة، في ظل عدم وضوح الرؤية بشأن الخروج من التكتل الأوروبي. كما أن خروج المملكة المتحدة سيجعلها أقل جذباً للاستثمار، وقد حذرت معظم شركات التصنيف الائتماني مثل "إس أند بي جلوبال"، و"فيتش"، و"موديز" من تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق مسبق. مما جعلها تضع تصنيف بريطانيا الائتماني تحت المراقبة "السلبية" بانتظار النتيجة النهائية للمفاوضات الجارية بين لندن وبروكسل.

فيما يتعلق باليابان، فقد توقع الخبراء أن يشهد الاقتصاد الياباني بداية من عام 2017 بدء مرحلة النمو القوي بعد النتائج النوعية التي حققتها القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية عام 2017، بعد أن مر ثالث أكبر اقتصاد عالمي، خلال السنوات الماضية بمرحلة انكماش، ولكن النتائج قد جاءت عام 2018 على خلاف ذلك، فقد واجه الاقتصاد الياباني مجموعة من التحديات التي أثرت سلباً على معدل نموه عام 2018 ومن ثم فقد انخفض معدل نمو الاقتصاد الياباني من 1.9 في المائة عام 2017 إلى 0.8 في المائة عام 2018، في ظل معاناته من كوارث طبيعية خلال عام 2018، مما أدى إلى انكماشه خلال الربع الثالث بنحو 2.6 في المائة، حيث تسببت الزلازل والفيضانات في توقف مؤقت للإنتاج. كما تأتي اليابان في صدارة ضحايا حالة الشد والجذب الأميركية-الصينية الراهنة؛ إذ أن التوترات التجارية تهدد صادرات اليابان وخاصةً من قطع غيار السيارات، والأجهزة الإلكترونية، والآلات الثقيلة، كما تعاني الشركات اليابانية التي تصدر منتجاتها إلى الخارج من عدم اليقين نتيجة تصاعد التوترات في المحيط التجاري العالمي، كما أن تباطؤ

(2) تشمل الدول المتقدمة الأخرى في "أفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2019" مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

والولايات المتحدة الأمريكية شريكها التجارية الرئيسية بشكل كبير عام 2018 يُعد من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد الصيني، فكما سبق الإشارة فرضت الولايات المتحدة رسوماً جمركية عالية على نحو نصف وارداتها من الصين في محاولة لإجبارها على تقديم تنازلات تجارية.

بالرغم من انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني إلا انها سجلت ثاني أعلى معدل نمو اقتصادي على مستوى العالم. والحديث عن انخفاض معدل النمو راجع إلى تاريخ النمو في الصين، حيث حققت الصين متوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 9.7 في المائة ما بين عامي 1978 و2015، كما أنها قوة رائدة عالمية في مجال التجارة الالكترونية ومبيعات نقاط البيع (Points of Sales (POS)). من ناحية أخرى، كان أداء قطاع الصناعات التحويلية، المحرك الرئيسي للتنمية في الصين لفترة طويلة، وصاحب قوة العمل الأكبر في البلاد، مقبولاً رغم نمو الأجور السريع، كما تجاوز عدد الشركات المسجلة حديثاً في الصين خمسة ملايين شركة، مع زيادة يومية أكثر من ثمانية عشر ألف شركة في المتوسط عام 2018. وبلغ معدل نمو صناعات التكنولوجيا المتقدمة 11.8 في المائة وصناعات تصنيع المعدات 8.6 في المائة والصناعات الاستراتيجية الناشئة 8.8 في المائة.

أما الهند، فبالرغم من تمكنها من التفوق على الصين في معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس الماضية، وتحقيقها أعلى معدل نمو بالعالم، ومن ثم استحوادها على حصة أكبر من الاقتصاد العالمي، إلا أن عام 2018 شهد تباطؤ محدود في نمو الاقتصاد الهندي حيث انخفض معدل النمو ليلعب 7.1 في المائة عام 2018 مقابل 7.2 في المائة عام 2017، ذلك في ظل عمليات الإصلاح التي قامت بها الحكومة الهندية، شملت بعض التغييرات في النظام الضريبي وحظر بعض فئات النقد، مما أثر سلباً على الاستهلاك الخاص والإنتاج الصناعي ومن

إغفال أثر تراجع أسعار السلع الأولية والمخاوف من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وأثر ذلك على تباطؤ الاقتصاد الصيني. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أدى إلى تحول وجهة المستثمرين للأسواق المتقدمة، بدلاً من الانكشاف على الاقتصادات الناشئة.

إلا أنه يلاحظ تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية (3) كأكثر المجموعات من حيث معدلات نموها خلال عام 2018، بين كافة المجموعات في العالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسؤولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فقد حقق ثامن أكبر اقتصاد في العالم معدل نمو بلغ 6.6 في المائة عام 2018 مقابل 6.8 في المائة عام 2017، وهو أبداً معدل نمو له اعتباراً من عام 1990، كما أن معدل نموه في الربع الأخير من عام 2018 البالغ 6.4 في المائة هو الأبطأ منذ عام 2009. هذا يرجع لمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، والضبابية الدولية المتزايدة والقضايا الهيكلية البارزة على الصعيد الداخلي، والتي أدت إلى ضعف للطلب المحلي بالإضافة إلى تداعيات الخلافات التجارية بين الصين والولايات المتحدة. في ظل مساهمة الصين بنحو ثلث نمو الاقتصاد العالمي في العقد الأخير، فإن تراجع معدل نموها، يزيد من المخاوف بشأن المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي إذا تباطأ اقتصاد الصين بوتيرة أكبر من المتوقع فإن ذلك سيكون خطراً على الاقتصاد العالمي. في الواقع إن تدهور العلاقات التجارية بين الصين

(3) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات، فيتنام.

الاقتصادية المطلوبة. كما بلغ عجز الموازنة عام 2018 نحو 7.4 في المائة من الناتج، بما يمثل معدل أعلى على صعيد عجوزات موازنات معظم دول الأسواق الناشئة.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (4)، فقد حققت معدل نمو عام 2018 بلغ نحو 1.4 في المائة مقابل 1.8 في المائة عام 2017، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي كثيراً عن معدل النمو في البلدان النامية والأسواق الناشئة خلال هذا العام. وتعد الاضطرابات السياسية أحد أهم العوامل التي أضعفت النمو الاقتصادي، رغم وجود إيجابيات كانت ترشح معدل النمو لتلك المجموعة ليتجاوز هذا المعدل، أهمها التأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية، التي تتبناها العديد من البلدان، بالإضافة إلى التحسن النسبي في أسعار النفط، حيث ارتفعت أسعار النفط في أكتوبر 2018 متخطيه حاجز الثمانين دولار وهو أعلى سعر له منذ أكتوبر 2014، وهو ما استفادت منه الدول المصدرة للنفط في المجموعة وساعد على تدفق رؤوس الأموال إلى دول المجموعة الأخرى.

جاءت جيوتي في المرتبة الأولى من حيث معدل النمو خلال 2018 بين دول المجموعة بنسبة 6.7 في المائة، وذلك باستبعاد ليبيا نظراً للأوضاع الداخلية التي تمر بها، ويأتي بعدها مصر بمعدل نمو بلغ 5.3 في المائة. بينما انخفضت معدلات النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مستوى 3 في المائة، في حين سجلت كل من إيران والسودان واليمن انكماشاً في النمو السنوي، وهو ما يعكس تأثير الأوضاع الداخلية في السودان واليمن، وتأثير الحصار الاقتصادي لإيران.

بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء، تعد تلك المجموعة هي الوحيدة التي حققت تحسناً في معدل نموها عام 2018، فقد بلغ 3 في المائة عام

ثم على الأداء الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى الضغوط التقليدية الأخرى على الاقتصاد الهندي، مثل ارتفاع أسعار النفط، كون الهند واحدة من أكبر مستوردي الطاقة في العالم. كما لا يمكن إغفال أثر البيئة العالمية على الاقتصاد الهندي، فترجع معدل نمو الاقتصاد العالمي أيضاً كان له تداعيات على القطاع الخارجي. وقد كان نمو الاقتصاد الهندي خلال الربع الرابع من عام 2018 أقل من المتوقع له حيث بلغ نحو 6.3 في المائة، مقابل نحو 7.1 للربع الثالث. وقد تعرضت الروبية الهندية عام 2018 لسلسلة من الانخفاضات، حيث تراجعت بنحو 10 في المائة مقابل الدولار الأمريكي.

في البرازيل، توقع البنك المركزي البرازيلي في بداية عام 2018 نمواً سنوياً بنحو 2.9 في المائة، ثم عاد وخفض سقف توقعاته لاحقاً إلى 1.6 في المائة فقط، فيما حقق الاقتصاد البرازيلي معدل نمو بلغ 1.1 في المائة فقط عام 2018 محافظاً على معدل نموه المسجل عام 2017، ذلك بعد عامين من الانكماش، وهذا متوقع في ظل معاناة اقتصاد البرازيل من اضطرابات في قطاع النقل، وحالة عدم اليقين التي رافقت حملة الانتخابات الرئاسية، التي تمت في أكتوبر من عام 2018. وكان الاقتصاد الأكبر في أمريكا اللاتينية قد سجل نمواً نسبته 0.4 في المائة في الربع الأول من العام، وقد تأثر سعر صرف الريال البرازيلي بالضغط في الأسواق الناشئة لا سيما في تركيا، وهبط في أغسطس 2018 إلى أدنى مستوى له، وفقد في شهر واحد نحو 10 في المائة من قيمته، فيما بلغت حصيلة هبوطه منذ بداية العام نحو 20 في المائة.

مما يؤكد حالة عدم اليقين التي مر بها الاقتصاد البرازيلي عام 2018 وقيام المستثمرين بسحب استثمارات ورؤوس أموال بقيمة 200 مليار دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2018، ذلك لخوفهم من نتائج انتخابات تأتي برئيس للبلاد غير متحمس لاعتماد الإصلاحات

(4) يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة الدول إضافة إلى إيران وباكستان وأفغانستان.

في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" من المركز 35 إلى 31، على الرغم من أن روسيا احتلت المرتبة 120 قبل 6 سنوات. كما أن العقوبات ساهمت في تهيئة الاقتصاد الروسي للعمل في ظروف الضغط الخارجي، ومن ثم تم إطلاق برامج واسعة النطاق لإحلال الواردات وتنوع الصلات الاقتصادية مع الدول الأخرى وخاصةً في مجموعة "بريكس" ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ. من جانب آخر، نجحت بعض دول المجموعة الأخرى من تحقيق ارتفاع في معدلات نموها عام 2018 مقارنة بعام 2017، مثل أذربيجان وبيلاروسيا وأوكرانيا.

فيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁶⁾، فقد انخفض معدل نموها ليبلغ نحو 3.6 في المائة في عام 2018 مقارنة بنحو 6 في المائة عام 2017، في ظل التباطؤ في منطقة اليورو، حيث انها الوجهة الأولى لصادرات تلك المجموعة، كما أن التطورات الداخلية في تركيا أثرت سلباً على أداء الاقتصاد التركي، الذي يعد أكبر اقتصاداتها، فقد انخفض معدل نموه ليبلغ 2.6 في المائة عام 2018 مقابل نحو 7.4 في المائة عام 2017، كما تراجع معدل نمو رومانيا ليبلغ 4.1 في المائة عام 2018 مقابل 7 في المائة عام 2017.

أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي⁽⁷⁾ فقد انخفض معدل نموها من 1.2 في المائة عام 2017 لنحو 1 في المائة عام 2018، وهذا انعكاس لتراجع معدل النمو في أكبر اقتصاد بدول المجموعة وهو اقتصاد المكسيك في حين حافظ اقتصاد البرازيل - ثان اقتصاد من حيث الحجم في دول المجموعة - على معدل نمو عام 2018، في حين انكمش اقتصاد الأرجنتين وفنزويلا عام 2018.

2018 مقابل نحو 2.9 في المائة عام 2017، وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحسن معدل نموها، أهمها الارتفاع النسبي لأسعار النفط والمواد الأولية، مما أدى إلى انتعاش معظم دول المجموعة، حيث حققت أربع عشر دولة من تلك المجموعة معدل نمو تجاوز 5 في المائة. ساهم تحسن أسعار السلع الأولية في تقليص العجز في الحسابات الجارية لأغلب الدول وارتفاع تدفقات رأس المال الوافدة عام 2018. كما ساعد تحسن الإنتاج على تمويل العجز وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية.

في ظل ما تواجهه كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا من مشاكل داخلية فقد أصبحت بعض الدول الأفريقية الأخرى ملاذاً آمناً للاستثمار، فقد بلغ معدل النمو في إثيوبيا نحو 7.7 في المائة عام 2018 ليكون من أسرع الاقتصادات نمواً بأفريقيا، مدعومة بالاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية. كما استمر معدل النمو في كينيا في الارتفاع ليبلغ نحو 6 في المائة عام 2018، لكنه تراجع في غينيا ومع ذلك مازل جيداً، حيث بلغ نحو 5.8 في المائة.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁵⁾، فقد تمكنت من تحقيق معدل نمو بلغ 2.8 في المائة عام 2018 مقابل نمو بنحو 2.4 في المائة عام 2017؛ وهذا انعكاساً للتحسن النسبي في معدل النمو في روسيا، أكبر اقتصاد في المجموعة، فرغم ما يتعرض له الاقتصاد الروسي حالياً لضغط من عوامل مختلفة، منها السياسية، وعلى وجه الخصوص العقوبات المفروضة على روسيا من قبل الدول الغربية بسبب الأحداث في شرق أوكرانيا، إلا أن معدل نموه سجل ارتفاعاً ليبلغ نحو 2.3 في المائة عام 2018 مقابل 1.6 في المائة عام 2017. يرجع ذلك إلى تحسين مناخ الأعمال في روسيا، حيث ارتفع تصنيف روسيا

(6) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، أستراليا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

(7) هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالي (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

(5) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أذربيجان وأوزبكستان.

الإطار رقم (2) أهم التعديلات على اتفاقية (النافتا)

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، هي اتفاقية لإنشاء منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقد تم توقيع الاتفاقية في ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994، وتتضمن الاتفاقية إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة الحرة والاستثمار بين الدول الأعضاء الثلاثة. لا تختلف أهداف هذا الاتفاق كثيراً عن أي تجمع اقتصادي، فهي تهدف إلى تعزيز المكانة الاقتصادية لدول المجموعة على المستوى العالمي وزيادة تنافسية دول المجموعة لا سيما مقابل الاتحاد الأوروبي.

سعت الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية إلى إجراء تعديلات على اتفاقية (النافتا) التي تعتبر وجهة نظرها غير منصفة للولايات المتحدة الأمريكية، وتميل لصالح المكسيك وكندا، ومن ثم بدأ التفاوض حول تعديل الاتفاق بعد أن أعلنت الولايات المتحدة أنها قد تلغي الاتفاق في حال عدم تعديله، وقد توصلت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في 30 سبتمبر 2018 إلى اتفاقية تجارية جديدة هي "الاتفاقية الاقتصادية الأميركية المكسيكية الكندية (USMCA)" وذلك بعد 13 شهراً من المفاوضات، والتي ستحل محل اتفاقية "نافتا" الموقعة عام 1994. وأهم التعديلات التي وردت فيها تتمثل في:

- قطاع السيارات: تنص الاتفاقية الجديدة على زيادة عدد العاملين في هذا القطاع في المكسيك، مقابل استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في دفع أجوراً أعلى للعاملين بقطاع السيارات الأمريكي، على أن يتم إعفاء حوالي 2.6 مليون سيارة يتم تجميعها في كندا من الرسوم الجمركية الأميركية، كما سيتم إعفاء 45 في المائة من صناعة السيارات الموجودة في أميركا والمكسيك من التعرفة الجمركية إذا كانت العمالة التي تعمل بها لا تقل رواتبها عن 16 دولاراً في الساعة. يهدف النظام إلى سد الفجوة بين معدلات اجور العمالة في البلدان الثلاثة والتأكد من وجود مجال عدالة منافسة في قطاع السيارات. في الوقت نفسه، يسعى النظام الجديد إلى تحقيق ذلك بطريقة لا تؤدي إلى الإضرار المفرط بسلاسل التوريد المعقدة للغاية لشركات صناعة السيارات وموردي قطع غيار السيارات.
- إنتاج الحليب: يضمن التعديل الجديد للمزارعين الكنديين عائدات مستقرة بفضل حصص سنوية وضرائب على الاستيراد تصل إلى 275 في المائة، في نفس الوقت سيسمح الاتفاق الجديد بزيادة إمكانية دخول المنتجين الأميركيين إلى السوق الكندية، من خلال السماح بالوصول إلى نحو 3.5 في المائة إضافية من سوق الألبان في كندا، كما تم إزالة القيود المفروضة على استيراد الحليب عالي الجودة الأمريكي إلى كندا.
- تسوية المنازعات: تمت إزالة الفصل 11 من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، (NAFTA)، وهو نظام المنازعات بين المستثمرين والدولة (ISDS)، بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لكن تم الاحتفاظ به في بعض الحالات بين الولايات المتحدة والمكسيك. كانت (ISDS) آلية تسمح للشركات الخاصة باتخاذ إجراءات قانونية ضد أي حكومة أجنبية إذا كانت تعتقد أن سياسات الحكومة الأجنبية تنتهك حقوق الشركة في ممارسة التجارة في هذا البلد وفقاً لشروط اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.
- الاقتصاد الرقمي: تضمنت الاتفاقية ولأول مرة بنود تتعلق بالاقتصاد الرقمي، وهناك فصول جديدة تغطي التجارة الرقمية ومكافحة الفساد والممارسات التنظيمية الجيدة، بالإضافة إلى فصل مخصص لضمان استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاتفاقية.
- الملكية الفكرية: تنص الاتفاقية على تدابير حماية غير مسبقة للملكية الفكرية. ويمكن لشركات الأدوية الاحتفاظ ببراءات اختراع في علم الأحياء لمدة 10 سنوات، ارتفاعاً من ثماني سنوات. كما تم تمديد مدة حقوق الطبع والنشر من 50 عاماً بعد وفاة المؤلف إلى 70 عاماً.
- تنص الاتفاقية الجديدة على بنود لمنع التحايل على بنود الاتفاقية سواء من خلال أسعار العملات أو بضمان عدم جني بلدان غير موقعة على الاتفاقية مكاسب غير مستحقة لها من هذه السوق الحرة.

- تم إضافة بند يبقي شروط الاتفاقية الأمريكية المكسيكية الكندية سارية لمدة 16 عامًا، في الوقت الذي يمكن للأطراف فيه اختيار إعادة النظر في تلك الشروط و / أو إعادة التفاوض عليها، أو الانسحاب من الاتفاقية تمامًا. ومع ذلك، بعد ست سنوات، يمكن إعادة النظر في فترة الاتفاقية (16 عامًا) ويمكن تمديدها إذا شعرت الأطراف أن ذلك سيكون مفيدًا.

في المقابل لم يتمكن بلدان هذه المنطقة من حل مشكلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الفولاذ والألومنيوم وما يرتبط بها من تدابير مضادة تطبقها كندا والمكسيك حيث اتفق الطرفان على تسوية هذه المسألة خارج مفاوضات نافتا.

أما عن انعكاس تلك التغييرات على الدول الاعضاء، فوفقاً لورقة العمل التي أعدها صندوق النقد الدولي حول المكاسب المتوقعة للتحويل من النافتا إلى الاتفاقية الأمريكية المكسيكية الكندية، الصادرة في مارس 2019 تظهر أن هذه التعديلات مجتمعة ستؤثر سلباً على التجارة في قطاعات السيارات والمنسوجات والملابس، بينما تحقق مكاسب متواضعة من حيث الرفاهية، مدفوعة في الغالب بتحسين الوصول إلى أسواق السلع، مع تأثير ضئيل على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وسيتم تعزيز مزايا الرفاهية الاجتماعية من خلال إلغاء التعريفات الأمريكية على واردات الصلب والألومنيوم من كندا والمكسيك وإلغاء ضرائب الاستيراد الكندية والمكسيكية المفروضة بعد فرض التعريفات الأمريكية.

بصورة تفصيلية، فإن آثار الاتفاقية الجديدة من شأنها أن تؤدي إلى تقلص التكامل الاقتصادي في أمريكا الشمالية، مما يقلل التجارة بين شركاء أمريكا الشمالية الثلاثة بأكثر من 4 مليارات دولار أمريكي (0.4 في المائة) بينما تبلغ مكاسب الرفاهية مجتمعة نحو 538 مليون دولارًا أمريكيًا. كما أن التغييرات في التدفقات التجارية بعد توقيع الاتفاقية من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى تغييرات هيكلية في تكوين الإنتاج في جميع أنحاء أمريكا الشمالية. من ثم، تنخفض الأجور الحقيقية للعمال المهرة وغير المهرة في المكسيك بشكل طفيف لكن الأجور لا تتأثر في كندا والولايات المتحدة.

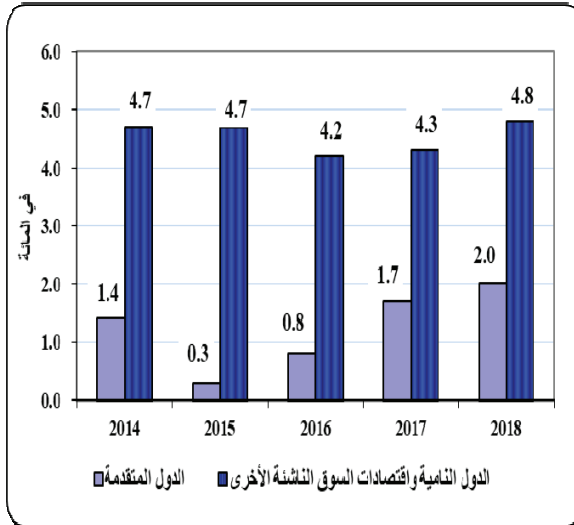
تؤدي القواعد الجديدة إلى انخفاض في إنتاج المركبات وقطع الغيار في جميع بلدان أمريكا الشمالية الثلاثة، مع التحويل نحو توفير مصادر لكل من المركبات والأجزاء من خارج المنطقة.

ستستفيد الدول الثلاث كثيرًا من إنهاء النزاع الذي تسببت فيه التعريفات الأمريكية على الصلب والألومنيوم. حيث تم توسيع سيناريو الاتفاقية الجديدة ليشمل إزالة التعريفات المفروضة على واردات الصلب والألومنيوم في الولايات المتحدة الأمريكية والإلغاء المتبادل لضرائب الاستيراد الانتقامية الكندية والمكسيكية. هذا التمديد سيزيد من مكاسب الرفاهية لكل من كندا والمكسيك والولايات المتحدة بمقدار 2.5 مليار دولار، ليصبح المجموع 3 مليارات دولار، ويولد زيادة بسيطة في الناتج المحلي الإجمالي في كندا، ويساعد على تعويض الآثار السلبية على أجور العمال المكسيكيين.

التضخم

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن ارتفاع معدل التضخم بها يرجع لثلاثة عوامل أولها التطورات غير المواتية في عدد من دول المجموعة، وثانيها الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وكذلك معاناة بعض دول المجموعة من انخفاض قيمة عملاتها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، فقد بلغ معدل التضخم على سبيل المثال في كل من مصر والسودان 14.4 و62.8 في المائة على التوالي عام 2018، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2014-2018)



المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت في درجة ارتفاع الأسعار المحلية. ففي مجموعة الدول المتقدمة، تجاوز معدل التضخم متوسطه للمجموعة في ثلاث دول هي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ليلعب نحو 2.4 في المائة و2.5 في المائة و2.2 في المائة على التوالي عام 2018 مقابل 2.1 في المائة و2.7 في المائة و1.6 في المائة عام 2017. أما منطقة اليورو واليابان والدول المتقدمة الأخرى فقد ارتفعت الأسعار المحلية بها لمستويات أقل من متوسط الدول المتقدمة، لتبلغ 1.8 في المائة و1 في المائة و1.9 في المائة عام 2018 مقابل 1.5

سجل معدل التضخم ارتفاعاً في الدول المتقدمة ليلعب نحو 2 في المائة عام 2018 مقابل 1.7 في المائة عام 2017، وذلك رغم تباطؤ معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك نظراً للخلاف التجاري بين الولايات المتحدة من ناحية والصين والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، والذي انعكس في شكل رفع الرسوم الجمركية على العديد من السلع بين الجانبين، وهذا بالطبع لم يؤثر على الدول محل الخلاف فحسب بل أثر على كافة دول العالم، كما أن استمرار الولايات المتحدة في رفع سعر الفائدة، وحذو عدد من الدول المتقدمة حذوها، ساهم هو الآخر في رفع معدل التضخم، حيث شهدت أسعار الفائدة الأمريكية ارتفاعاً أربع مرات خلال عام 2018، آخرها في ديسمبر 2018 بنحو 25 نقطة. كما أن نمو النشاط الصناعي في البلدان المصدرة الكبرى ساهم في ارتفاع معدل التضخم من خلال التحسن النسبي في الأسعار العالمية للسلع الأولية، رغم انخفاض أسعار السلع الزراعية.

كما سجل معدل التضخم بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى أيضاً ارتفاعاً عام 2018، فقد ارتفع ليلعب 4.8 في المائة مقابل 4.3 في المائة عام 2017. وذلك انعكاساً لارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت مستويات لم تصل إليها إعتباراً من يونيو 2014 وارتفاع أسعار بعض المواد الأولية هذا العام.

رغم أن الدول النامية كمجموعة شهدت ارتفاعاً في معدل التضخم عام 2018، إلا أن دول وسط وشرق أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ أكثر المجموعات ارتفاعاً في معدل التضخم. بالنسبة للأولى فهذا الارتفاع يعد متوقعاً في ظل التطورات السياسية التي شهدتها تركيا هذا العام - أكبر اقتصادات المنطقة - والتي انعكست سلباً على أدائها الاقتصادي ومن ثم معدل التضخم الذي بلغ نحو 16.3 في المائة عام 2018، كما أنها تأثرت بارتفاع أسعار النفط باعتبارها دولة مستوردة للنفط، ولا يمكن إغفال انعكاس التوترات التجارية بين منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية على معدل التضخم بتلك المجموعة.

أن معدل البطالة بين الشباب يعد مرتفعاً، حيث تجاوز 10.2 في المائة. حققت الاقتصادات المتقدمة تحسناً في قدرتها على خلق وظائف جديدة، فقد ارتفع معدل النمو في خلق الوظائف في الدول المتقدمة عام 2018 ليبلغ نحو 1.5 في المائة مقابل 1.3 في المائة عام 2017، والملاحظ أن معدل النمو في خلق الوظائف لم يأخذ نفس الاتجاه في مختلف الدول المتقدمة، باستثناء كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اللتين شهدتا نمواً في معدل النمو في خلق الوظائف عام 2018 مقابل عام 2017. (الملحق 3/1).

أسعار الفائدة

قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة أربع مرات خلال عام 2018، كان آخرها في ديسمبر 2018 بنحو 0.25 في المائة، وهو ما أدى بباقي الدول باتخاذ إجراءات مماثلة للحد من خروج تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة من 1.476 في المائة عام 2017 إلى 2.486 في المائة عام 2018، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للاقتصادات الصاعدة، كما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وخفض أسعار العملات، نظراً لأن الأموال ستتحرك نحو الولايات المتحدة لتستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة هناك، وهذا بدوره سيجعل سداد القروض بعملة الدولار أكثر كلفة.

لم يصاحب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ارتفاع كبير في أسعار الفائدة قصير الأجل في كل من منطقة اليورو واليابان، لكونهما في حاجة إلى إجراءات تيسيرية في ظل ما تعانيه اقتصاداتهما من تباطؤ في النمو، لذا فقد ارتفع سعر الفائدة قصير الأجل في كل من منطقة اليورو بشكل محدود من -0.329 في المائة إلى -0.322 في المائة عام 2017، في حين بقي على مستواه عام 2017 في اليابان عند 0.015 في المائة، في حين ارتفع في المملكة المتحدة وكندا ليبلغ نحو 0.560 و 1.395 في المائة عام

في المائة و0.5 في المائة و1.8 في المائة عام 2017.

البطالة

تراجع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى 172.5 مليون عاطل عام 2018 مقابل 174.1 مليون عاطل عام 2017، مما أدى إلى تراجع معدل البطالة من 5.1 في المائة عام 2017 إلى 5 في المائة عام 2018 وهو مستوى ما كانت عليه عام 2008 قبل الأزمة المالية العالمية، وهذا يرجع لانخفاض معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2018 ليبلغ نحو 3.9 في المائة. يرجع ذلك للأداء القوي لأسواق العمل في البلدان المتقدمة، فرغم تباطؤ النمو في منطقة اليورو، إلا أنها تمكنت من خفض عدد العاطلين بها ليبلغ نحو 12.8 مليون شخص مقابل 14.2 مليون عام 2017، ومن ثم انخفض معدل البطالة إلى أقل مستوى له منذ عشر سنوات، حيث انخفض معدل البطالة فيها إلى 8.2 في المائة 2018 مقابل 9.1 في المائة عام 2017.

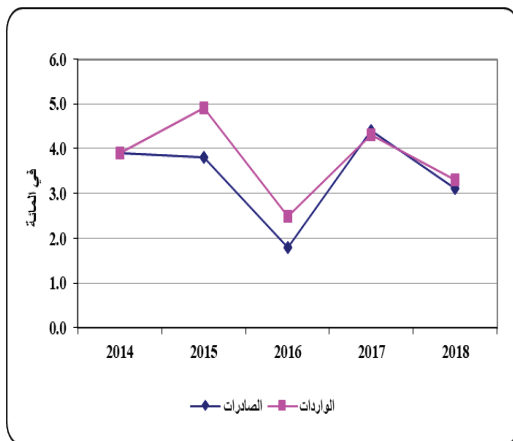
سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في منطقة اليورو عام 2018 بمعدل بلغ 3.4 في المائة، في حين سجلت اليونان أعلى معدل وصل إلى 19.6 في المائة، وبذلك وصل عدد العاطلين في اليونان خلال ديسمبر 2018 إلى 853 ألف مواطن مقابل نحو 989 ألف مواطن نهاية عام 2017. رغم ذلك فقد كانت نسبة البطالة بين الشباب أعلى بكثير في مجمل منطقة اليورو وبلغت 16 في المائة. كما كانت الفروقات كبيرة بين دول المنطقة حيث انخفضت بطالة الشباب لتبلغ 5.6 في المائة في ألمانيا، بينما بلغت نسبة البطالة في اليونان بين الشباب 38.8 في المائة في عام 2018.

أما باقي الدول المتقدمة، فقد شهدت تحسناً في معدل نمو الوظائف عام 2018 مما ساعدها في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاضاً في معدل البطالة عام 2018، كما أن المملكة المتحدة تمكنت من رفع معدل نمو الوظائف، ومن ثم انخفاض معدل البطالة بها عام 2018 لنحو 4.1 في المائة مقابل 4.4 في المائة عام 2017، إلا

في ضوء ذلك تراجع معدل نمو التجارة العالمية خلال عام 2018 إلى نحو 3.8 في المائة مقابل 5.4 في المائة عام 2017. على مستوى الدول المتقدمة، انخفض معدل نمو صادراتها ليبلغ عام 2018 نحو 3.1 في المائة مقابل 4.4 في المائة عام 2017، كما انخفض معدل نمو وارداتها ليبلغ 3.3 في المائة عام 2018 مقابل 4.3 في المائة عام 2017، في ظل الاجراءات الحمائية التي تعاني منها التجارة العالمية.

كما انخفض معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 4.3 في المائة عام 2018 مقابل 7.2 في المائة عام 2017، وذلك رغم ارتفاع أسعار النفط وكذلك أسعار المواد الأولية؛ والتي يتركز إنتاجهما في الدول النامية نظراً لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وكذلك القيود التي واجهت صادراتها خاصةً للولايات المتحدة، كما انخفض معدل نمو وارداتها مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ 5.6 في المائة عام 2018 مقابل 7.5 في المائة عام 2017، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدل نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة (2014 - 2018)



المصدر: الملحق (5/1).

2018 على التوالي مقابل 0.260 و 0.702 في المائة عام 2017، وهي المرة الأولى التي يتم فيها رفع سعر الفائدة في المملكة المتحدة منذ عشر سنوات، كما يعد أعلى معدل فائدة في المملكة المتحدة منذ الأزمة المالية العالمية. يُعزى رفع أسعار الفائدة في بريطانيا إلى الانخفاض الكبير للجنيه الاسترليني مقابل العملات الرئيسية بالعالم عام 2018.

من جانبٍ آخر، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل ارتفاعاً بالدول المتقدمة في كل من الولايات المتحدة واليابان ومنطقة اليور والمملكة المتحدة وكندا على التوالي 2.910 في المائة، 0.070 في المائة، 1.120 في المائة، 1.460 في المائة و 2.280 عام 2018 مقابل 2.330 في المائة، 0.060 في المائة، 1.090 في المائة، 1.240 في المائة و 1780 في المائة عام 2017. وهذا تماشياً مع رفع سعر الفائدة المتكرر عامي 2017 و 2018 في الولايات المتحدة، حيث لجأت الدول المتقدمة لرفع أسعار الفائدة طويلة الأجل، خوفاً من تدفق أموال المستثمرين للولايات المتحدة ذات الفوائد المرتفعة سعياً وراء العائد المرتفع لاستثماراتهم، الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

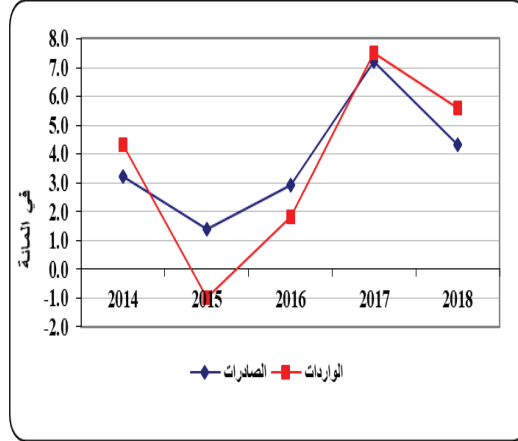
إن الانتعاش القوي في التجارة العالمية والذي تحقق عام 2017، بعد عقود من التعثر، بدأت تقوضه قيود الحرب التجارية بين الاقتصادات الأكبر بالعالم، وهذه الإجراءات ظهر تأثيرها بوضوح على حركة التجارة العالمية. هذه الإجراءات لم تقتصر على فرض الولايات المتحدة رسوماً على واردات صينية بمئات المليارات من الدولارات، وهو ما ردت عليه بكين بفرض رسوم على سلع أمريكية، ولكن الولايات المتحدة - أكبر اقتصاد وثاني حجم تجارة في العالم - فرضت رسوماً على وارداتها من منتجات الألومنيوم والصلب من عدد آخر من الشركاء التجاريين لحماية الوظائف الأمريكية، مما أثر سلباً على حركة التجارة العالمية.

410.6 و196.1 مليار دولار عام 2017 إلى 403.6 و174.1 مليار دولار عام 2018 على التوالي.

في حين ارتفع الفائض في الحساب الجاري للدول المتقدمة الأخرى من 324.8 مليار دولار عام 2017 إلى نحو 345.7 مليار دولار عام 2018 بمعدل ارتفاع بلغ 6.4 في المائة الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فرغم التحسن النسبي في أسعار صادراتها من النفط، إلا أن انخفاض أسعار الغذاء، وكذلك الإجراءات الحمائية المفروضة من قبل الولايات المتحدة على معظم صادرات الصين، وكذلك الرسوم المرتفعة المفروضة على صادرات الدول النامية من الألمونيوم والحديد للسوق الأمريكي فقد انخفضت صادراتها إلى الدول المتقدمة وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما انعكس على حسابها الجاري. تزايد عجز الحساب الجاري لدول المجموعة عام 2018 ليبلغ نحو 23.7 مليار دولار مقابل 9.5 مليار دولار عام 2017. يرجع ارتفاع العجز لدى المجموعة لارتفاع عجز الحساب الجاري لبعض دول المجموعة وانخفاض الفائض لدول أخرى. فقد ارتفع عجز الحساب الجاري لدول أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2018 مقارنةً بعام 2017. فيما تحول فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية البالغ نحو 151.7 مليار دولار عام 2017 لعجز بنحو 25.1 مليار دولار عام 2018، وهذا يرجع لكونها تشمل الصين الطرف الأساسي في التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. في حين تحول عجز الحساب الجاري للشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغ 20.3 مليار دولار عام 2017 إلى فائض بنحو 79.3 مليار دولار عام 2018 باعتبار أن تلك المنطقة من أكبر مناطق تصدير النفط بالعالم. كذلك ارتفع فائض الحساب الجاري لرابطة الدول المستقلة من 20.4 مليار دولار عام 2017 إلى 109.3 مليار دولار عام 2018.

الشكل (4): معدل نمو حجم التجارة الخارجية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2014 - 2018)



المصدر: الملحق (5/1)

فيما يختص بشروط التبادل التجاري، فقد تراجعت بالنسبة للدول المتقدمة لتبلغ نحو -0.6 في المائة عام 2018 مقابل -0.2 في المائة عام 2017، في حين تحسنت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2018، حيث بلغت 1.3 في المائة مقابل 0.8 في المائة عام 2017، ويرجع هذا إلى التحسن النسبي في أسعار النفط والمعادن عام 2018. في حين تراجعت أسعار السلع الغذائية، حسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة بنسبة 3.2 في المائة عام 2018 بالمقارنة مع 2017، حيث انخفض مؤشرها ليبلغ معدله 168.4 نقطة في 2018 مقابل 174.6 نقطة عام 2016، الملحق (5/1).

بالنسبة لموازن المدفوعات، فانعكاساً للتطورات السلبية في حجم التجارة العالمية، فقد حققت الدول المتقدمة انخفاضاً في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها عام 2018 ليبلغ نحو 371.9 مليار دولار مقارنةً بنحو 423.3 مليار دولار عام 2017 بنسبة انخفاض بلغت 13.8 في المائة. وهذا انعكاساً لتزايد عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من 449.1 مليار دولار عام 2017 إلى 468.8 مليار دولار عام 2018. وكذلك تراجع فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو واليابان حيث انخفضا من

الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

حظي موضوع المديونية الخارجية للبلدان النامية بأهمية كبيرة، ليس على مستوى البلدان المقترضة فحسب، ولكن على المستوى الدولي والأمم المتحدة، وذلك بسبب تفاقم المديونية وتحولها إلى تحدي كبير أمام اقتصاديات البلدان النامية. إن لجوء الدول النامية للاقتراض يرجع للفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلي المتواضع ومعدل الاستثمار وفي نفس الوقت حاجتها للموارد اللازمة لتنمية اقتصاداتها. تعتبر مديونية العالم الثالث مأزقاً تعيشه البلدان النامية منذ بداية الثمانينات كنتيجة لاعتماد تلك الدول في استراتيجياتها التنموية على التمويل الخارجي. مما يؤكد الأثر السلبي لارتفاع حجم الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية للدول النامية هو ارتفاع نصيب أقساط الدين وخدمته في الموازنات العامة للدول النامية، لدرجة أنه أصبح يمثل أكثر من ربع النفقات العامة في العديد من موازنات الدول النامية، ومن ثم تحولت عملية الاقتراض من كونها أداة للتنمية الاقتصادية إلى عائق أمام التنمية.

ولقد بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية عام 2018 نحو 10057.9 مليار دولار، مقارنةً بنحو 9607.4 مليار دولار عام 2017، محققاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 4.69 في المائة. وقد أخذ حجم الدين العام لكافة دول المجموعة اتجاهاً تصاعدياً خلال عام 2018 باستثناء كل من وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة. جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 8.32 في المائة، فالدول النامية الآسيوية بمعدل نمو بلغ 6.5 في المائة. كما حققت دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، وأفريقيا جنوب الصحراء معدلات نمو في ديونها بلغت 6.20 في المائة و4.83 في المائة على التوالي. في حين نجحت رابطة الدول المستقلة ووسط وشرق أوروبا في خفض ديونها عام 2018 بنحو 3.19 في المائة و1.46 في المائة على التوالي، الملحق (8/1) والشكل رقم (5).

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

تسعى معظم دول العالم، خاصةً النامية منها، إلى زيادة احتياطيات النقد الأجنبي من أجل توفير بيئة اقتصادية مستقرة، ومن ثم تعزيز ثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني، ومنحها القدرة على التأثير في أسعار الصرف، كما أنه مؤشر على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مما يساهم في رفع التصنيف الائتماني للدولة، بالإضافة إلى تجنب الاستدانة حال وجود نفقات غير متوقعة تستلزم الأداء مقابل عملات أجنبية.

والمتابع لتطور حجم الاحتياطيات الخارجية للدول النامية يلاحظ أنه رغم الظروف غير المواتية التي واجهتها خلال عام 2018 من تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار السلع الغذائية وموجة الحمائية الجديدة، إلا أن تحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي، جعل الدول النامية تعمل على زيادة حجم احتياطياتها الخارجية، حيث ارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بشكل محدود عام 2018، حيث بلغت نحو 7410.7 مليار دولار مقابل 7336.1 مليار دولار في عام 2017، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 1.01 في المائة.

يلاحظ التباين في أداء المجموعات الفرعية من حيث تطور حجم الاحتياطيات الخارجية؛ فقد ارتفعت الاحتياطيات الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء، ورابطة الدول المستقلة، والدول النامية الآسيوية، وأمريكا اللاتينية والكاريبية، بنسبة 8.89 في المائة، 18.78 في المائة، 4.56 في المائة، 3.22 في المائة على التوالي. على الرغم من ارتفاع الاحتياطيات الخارجية للدول النامية الآسيوية، إلا أن الاحتياطيات الخارجية لكل من الهند والصين شهدت انخفاضاً عام 2018 في ظل ما تعانيه صادراتهما من إجراءات حمائية في السوق الأمريكي، في حين انخفضت الإحتياطيات الخارجية لكل من وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.21 في المائة و11.31 في المائة على التوالي، الملحق (7/1).

في المائة، تليها دول أمريكا اللاتينية والكاربيي بنسبة 42.2 في المائة. أما الدول النامية الآسيوية رغم كونها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 41.8 في المائة عام 2018 إلا أنها في وضع أسوأ عما كانت عليه عام 2017. في المقابل، تُعد مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات في مستوى مقبول بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت نحو 28.2 في المائة، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة بلغت 19.9 في المائة.

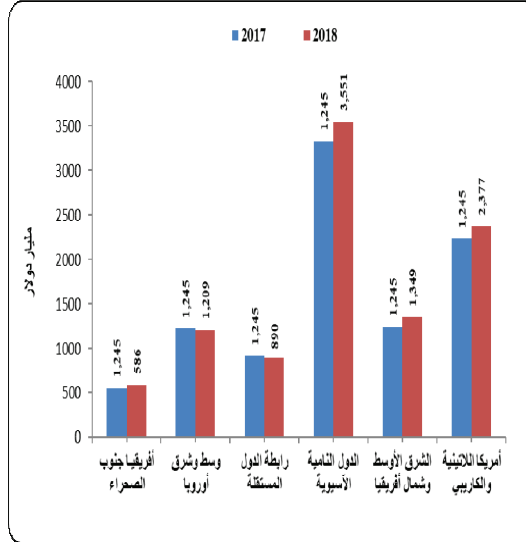
أسعار الصرف

رغم أن بعض الاقتصاديين توقع إبان الأزمة المالية العالمية أن الدولار سيفقد مكانته باعتباره العملة الأهم في العالم من حيث كونها تحتل المركز الأول كوسيط للتبادل وكونها عملة الاحتياطيات الدولية، إلا أن الدولار حافظ خلال السنوات الأخيرة على مكانته الأساسية كملاد آمن للمدخرات العالمية، في أوقات الأزمة والعملية الأساسية في التبادلات الدولية. فعلى الرغم من محاولة الصين زيادة دور عملتها الرينمبي، من خلال اتخاذ ترتيبات لتبادل العملات الأجنبية مع عشرات الدول، وكذلك إطلاق الصين عام 2018 نظاماً تجارياً في شنغهاي يسمح بشراء النفط بالعملة الصينية، إلا أن عملة الصين لا تشكل سوى نحو 2 في المائة من إجمالي الاحتياطيات الدولية.

أما اليورو، ورغم أنه المنافس الأقوى للدولار منذ وقت طويل، إلا أن 80 في المائة من واردات الطاقة في الاتحاد الأوروبي مقومة بالدولار، في حين أن 2 في المائة فقط من الطاقة تأتي من الولايات المتحدة. كما أن مساهمة اليورو في الاحتياطيات الدولية انخفضت إلى 20 في المائة بعد أن كانت نسبتها 27 في المائة. في هذا السياق، ظلت حصة احتياطيات البنوك المركزية في العالم بالدولار ثابتة تقريباً، إذ انخفضت إلى 62 في المائة من الإجمالي بعد أن كانت 63 في المائة.

شهد عام 2018 اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات من شأنها منح مزيد من القوة للدولار مقابل العملات الأخرى، خاصة مع تحول الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة التشديد النقدي، حيث

الشكل (5): تطور الديون الخارجية القائمة لمجموعات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2017 - 2018)



المصدر: الملحق (8/1).

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 35.3 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاربيي على نحو 23.63 في المائة، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نحو 13.41 في المائة بنسبة 12.8 في المائة. أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا فقد بلغت مديونيتها نحو 12.02 في المائة من الإجمالي، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 8.85 في المائة وإفريقيا جنوب الصحراء بنحو 5.82 في المائة.

فيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات، فقد تباينت اتجاه العوامل المؤثرة عليه، ففي الوقت الذي يتوقع فيه التأثير السلبي للإجراءات الحمائية أمام صادراتها على قيمة صادرات الدول النامية وكذلك انخفاض أسعار السلع الغذائية، فإن ارتفاع أسعار النفط سيكون له انعكاساً إيجابياً على هذا المؤشر، لذا فقد شهد عام 2018 ثباتاً نسبياً في هذا المؤشر. حيث انخفض بشكل محدود ليبلغ 37.5 في المائة بعد أن كان 37.6 في المائة عام 2017. يعتبر هذا المؤشر أكثر سوءاً بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، رغم انخفاضه عن عام 2017، حيث بلغ نحو 47.7

تم رفع معدلات الفائدة خلال عام 2018 أربع مرات.

رغم ذلك فقد شهدت قيمة الدولار انخفاضاً محدوداً أمام الجنيه الاسترليني عام 2018، فبعد أن كان الجنيه الاسترليني يعادل 1.288 دولار عام 2017، أصبح يعادل 1.336 دولار بما يعني تراجع قيمة الدولار بنسبة بلغت 3.6 في المائة. كما انخفضت قيمة الدولار مقابل اليورو من 1.129 دولاراً لليورو عام 2017 إلى 1.181 دولاراً لليورو عام 2018 أي بنسبة انخفاض بلغت 4.6 في المائة، فيما شهد سعر صرف الين مقابل الدولار ثباتاً خلال السنوات الثلاث الاخيرة ليعادل الين 0.009 دولار، ملحق (9/1).

أسواق الأسهم الدولية

تأثرت أسواق الأسهم في جميع أنحاء العالم سلباً بمجموعة من العوامل، منها الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة في

إطار سياسات البنوك المركزية التي تميل للتشديد النقدي، وعدم الوصول لاتفاق على آلية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بدون صفقة سيشكل خطراً كبيراً على أوروبا كما ستتضرر الأسهم البريطانية، وسينعكس على الأسواق الأخرى. وحسب بنك التسويات الدولية في تقريره في ديسمبر 2018، شهدت أسواق المال العالمية عمليات بيع كثيفة خاصة في الربع الأخير من عام 2018، ومن ثم سجل مؤشر "FTSE All-World"، الذي يعكس أداء آلاف الأسهم في عدد من الأسواق، أسوأ أداء له منذ الأزمة المالية العالمية بانخفاض بنسبة 12 في المائة خلال عام 2018، بعد أن كان حقق مكاسب بنحو 25 في المائة في عام 2017.

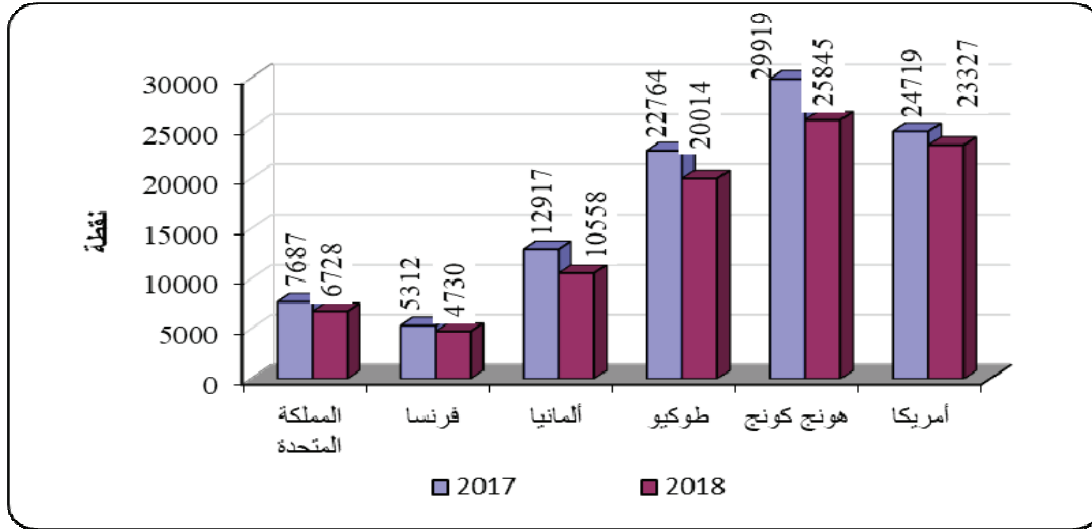
هذه التغيرات، وغيرها جعلت أسواق الأسهم تحقق خسائر خلال العام، فالبيانات تشير إلى أن أسعار الأسهم للأسواق محل الدراسة أغلقت على انخفاض عام 2018 مقارنة بعام 2017، جدول رقم (1)، شكل رقم (6).

جدول رقم (1)
تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية
(2018-2014)

قيمة المؤشر نهاية العام					المؤشر	السوق
2018	2017	2016	2015	2014		
6728	7687	7143	6242	6566	FTSE 100	المملكة المتحدة
4730	5312	4862	4637	4245	CAC 40	فرنسا
10558	12917	11481	10743	9770	DAX 30	ألمانيا
20014	22764	19114	19033	17451	Nikkei 225	طوكيو
25845	29919	22001	21914	33605	Hang Seng	هونغ كونج
23327	24719	19762	17425	17833	Dow Jones	الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: المواقع الإلكترونية لأسواق الأوراق المالية.

شكل رقم (6): تطور مؤشرات أسواق الأوراق المالية
(2018 - 2017)



المصدر: الجدول رقم (1).

التطورات في أسواق النفط العالمية

اتسمت أسواق النفط بتغيرات كبيرة عام 2018، حيث شهدت الشهور العشر الأولى من العام اتجاهًا صعوديًا للأسعار، في ظل قرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول أوبك مع بعض منتجي النفط من خارجها (أوبك+) حتى نهاية عام 2018، وكذلك انخفاض إنتاج فنزويلا في ظل التطورات السياسية بها، ومن ثم ارتفعت أسعار النفط بنحو 17 في المائة خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2018، حيث قفز خام "برنت" من نحو 69.1 دولار إلى 81.1 دولار للبرميل. كما ارتفع الخام الأمريكي ليبلغ نحو 70.8 دولارًا للبرميل مقابل 63.9 دولار بداية العام. لكن الربع الأخير من عام 2018 شهد تراجع الأسعار التي هبطت إلى أدنى مستوياتها منذ بضع سنوات، وذلك في ظل توقع انخفاض الطلب على النفط في ظل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وكذلك زيادة المخاوف بشأن وفرة المعروض من النفط، خاصة في الولايات المتحدة، والتي أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم بمتوسط إنتاج يومي يصل إلى 10.95 مليون برميل خلال عام 2018، مما أدى إلى ارتفاع صادراتها من النفط

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين، انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية بالمملكة المتحدة، حيث انخفض مؤشر "فوتسي 100" ليصل إلى 6728 نقطة نهاية عام 2018 مقارنة مع 7687 نقطة في نهاية عام 2017، بنسبة انخفاض بلغت 12.5 في المائة. وفي بورصة الولايات المتحدة، انخفض مؤشر "داوجونز" من 24719 نقطة عام 2017 إلى 23327 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 5.63 في المائة. كما شهدت بورصة هونج كونج انخفاضاً هي الأخرى عام 2018 بنسبة بلغت 13.61 في المائة ليبلغ قيمة المؤشر نحو 25845 نقطة عام 2018 مقابل 29919 نقطة عام 2017.

في فرنسا انخفض مؤشر "كاك" من 5312 نقطة نهاية 2017 إلى 4730 نقطة نهاية 2018 بنسبة انخفاض بلغت 10 في المائة، وفي ألمانيا انخفض مؤشر داكس 30 من 12917 نقطة نهاية 2017 إلى نحو 10558 نقطة نهاية عام 2018 محققاً بذلك نسبة انخفاض بلغت 18.26 في المائة. أما بورصة طوكيو فقد انخفض مؤشر "نيكاي" في اليابان من 22764 نقطة نهاية 2017 إلى 20014 نقطة نهاية 2018 بنسبة انخفاض بلغت 12.08 في المائة.

نهاية العام، وتمثل احتياطات الدول العربية مجتمعة نسبة 27 في المائة من الاحتياطات العالمية هذا العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽⁸⁾

استفادت الدول العربية خلال عام 2018 من عدد من العوامل الخارجية والداخلية التي انعكست على أدائها خلال عام 2018. فمن ناحية، انعكس التحسن المسجل في الأسعار العالمية للنفط والارتفاع المسجل في مستويات الطلب الخارجي لا سيما خلال النصف الأول من عام 2018 إيجاباً على أداء عدد من الدول العربية. كما ساعدت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في عدد من هذه البلدان من ناحية أخرى على دعم معدلات النمو في هذه البلدان خلال العام.

نظراً لأن الدول العربية غير متجانسة من حيث اتجاه وحجم تأثرها بتلك العوامل، نظراً لاختلاف هيكلها الإنتاجية ومن ثم هيكل صادراتها، لذا فسوف يتناول التحليل الدول العربية باعتبارهم مجموعتين، الأولى: الدول المصدرة للنفط⁹، والثانية: البلدان المستوردة الصافية للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد¹⁰، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم الانعكاسات على الاقتصادات العربية وذلك على النحو التالي: -

النمو الاقتصادي

بالنسبة للدول المصدرة للنفط فإن النفط يعد المحرك الرئيس لاقتصادات تلك الدول، خاصةً في ظل انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي وكون الإيرادات النفطية هي المصدر الأساسي لإيرادات موازنتها وصادراتها منه. لذلك فإن التحسن النسبي في أسعار النفط عام 2018، انعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي بتلك الدول خاصةً في دول مجلس التعاون لدول الخليج

الخام والمنتجات المكررة، لتتجاوز حجم مشترياتها النفطية خلال شهر نوفمبر 2018، ما منحها صفة "المصدر الصافي للطاقة" لأول مرة منذ عام 1991.

نتيجة لتلك التطورات في سوق النفط فقد بلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2018 نحو 69.8 دولارًا للبرميل، وهو أعلى من مستواه خلال الأعوام الثلاث الماضية، في ظل نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 1.5 مليون برميل/يوم عام 2018، ليصل مستواه إلى 98.8 مليون برميل/يوم، في الوقت الذي ارتفعت فيه الإمدادات النفطية لتصل إلى نحو 98.8 مليون برميل/يوم عام 2018، بزيادة قدرها 2.4 مليون برميل/يوم.

أما إنتاج دول أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية فقد استقر عند نفس مستوى عام 2017 والبالغ 38.7 مليون برميل/يوم، وهو ما يمثل نحو 39.2 في المائة من الإنتاج العالمي مقابل حصة بلغت 40.1 في المائة عام 2017، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإنتاج خارج أوبك خاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري. بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام نحو 25.4 مليون برميل/يوم مقابل نحو 24.3 مليون برميل/يوم عام 2017، وهو ما يمثل نحو 28.7 في المائة من الإنتاج العالمي.

كما ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتبلغ 8842 مليون برميل في نهاية عام 2018، مرتفعة بنحو 303 مليون برميل، أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.5 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. وذلك نتيجة لارتفاع إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام.

وقد ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1470.5 مليار برميل عام 2018، بنسبة ارتفاع بلغت 0.7 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2017، وتمثل احتياطات الدول العربية نسبة 48.6 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2018، كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2018 بنسبة 1.9 في المائة ليبلغ نحو 201 تريليون متر مكعب في

(8) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بالمزيد من التفصيل على عدة أصعدة.

(9) تتألف من الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، عُمان، قطر، السعودية، الإمارات، واليمن.

(10) البلدان العربية المستوردة للنفط هي: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سورية، وتونس، والفمر، وفلسطين.

المالية العامة

تتسم سياسات المالية العامة بالدول النفطية بكونها مسابرة للاتجاهات الدورية، ومن ثم أصبحت أقل دعماً للنمو في السنوات الأخيرة مما يظهر الحاجة إلى مواصلة وتيرة الضبط المالي لتجاوز لمخاطر تقلبات أسعار النفط وهو ما يتطلب العمل على إصلاح النظام الضريبي لديها، وزيادة قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التمويل، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، من أجل المساعدة في تنويع الاقتصادات ودعم تحقيق نمو أكبر وأكثر احتواءً للجميع.

أدى ارتفاع عائدات النفط إلى تحول عجز موازنات بعض الدول لفائض في عام 2018، وتراجع عجز موازنات معظم تلك الدول، وتوسع في السيولة المحلية.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهد عام 2018 تطورات كبيرة مع استمرار بعضها في تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي بدعم من مؤسسات إقليمية ودولية، ومن ثم فقد عمدت تلك الدول لخفض عجز موازنتها العامة، من خلال العمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال رفع معدلات الضرائب واستمرار الرفع التدريجي للدعم خاصة عن الوقود. فعلى سبيل المثال، شهدت تونس ارتفاع سعر البنزين في بداية عام 2018 بنحو 2.5 في المائة. في مصر، قامت الحكومة بتفعيل القانون رقم 196 لسنة 2008 بشأن الضريبة العقارية بعد سنوات من تعليق العمل به ومن ثم تحصيل تلك الضريبة بأثر رجعي من الخاضعين لها. في الأردن، تم فرض رسوم جديدة على السيارات المستوردة، فيما تم رفع الضريبة على البنزين (95 و98) والمشروبات الغازية من 10 إلى 20 في المائة. في المغرب، لجأت الحكومة إلى رفع الدعم التدريجي على السكر وبعض السلع الأخرى، بالإضافة إلى رفع رسوم إصدار بعض الوثائق الحكومية.

التضخم

رغم ارتفاع أسعار النفط، إلا أن عام 2018 شهد انخفاضاً لمعدل التضخم في الدول العربية

العربية، كما أن رفع القيود المفروضة على إنتاج النفط عقب الاجتماع الرابع لوزراء الدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك (أوبك+) في يونيو 2018 انعكس هو الآخر على زيادة إنتاج تلك الدول ومن ثم مستوى النشاط الاقتصادي 2018 وهو ما عزز أداء القطاعات النفطية. كما أن القطاعات غير النفطية شهدت هي الأخرى نمواً في ظل تباطؤ وتيرة الضبط المالي في ظل تحسن العائدات النفطية. أما بالنسبة للدول النفطية الأخرى، ساهم ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع النمو، أما جهود الإعمار في العراق فقد أثرت إيجاباً على معدل النمو. في حين تأثر النمو في ليبيا واليمن بالأوضاع الداخلية التي أدت إلى توقف الإنتاج النفطي، ومن ثم الاستثمارات في هذا القطاع وغيره من قطاعات الاقتصاد القومي، لذا فقد شهدت اليمن انكماشاً عام 2018 في حين تراجع معدل النمو بليبيا مقارنة بعام 2017.

أما الدول المستوردة للنفط، فقد حققت معدل نمو أفضل مما حققته عام 2017 بالرغم من بعض معوقات النمو التي واجهتها، التي يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار النفط مقارنةً بالعام الماضي، وارتفاع مستوى الدين العام، وتراجع النمو في أهم الشركاء التجاريين خاصةً من دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز لصادرات عدد من الدول وارتفاع تكاليف التمويل في ظل ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية أربع مرات عام 2018. كما لا تزال المعوقات الهيكلية التي تؤثر على النمو مستمرة. في المقابل، استفادت هذه الدول من استمرار الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة بتسهيلات مقدمة من مؤسسات إقليمية ودولية، وكذلك زيادة تحويلات العاملين بالخارج خاصةً من الدول النفطية، وزيادة الاستثمار الخاص في بعض الدول في ظل تحسن مستوى الثقة، والزيادة في الإيرادات السياحية خاصةً في كل من مصر وتونس.

في ضوء ذلك، سجلت الدول العربية كمجموعة، تحسناً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2018، ليلعب 2.6 في المائة مقابل 1.0 في المائة عام 2017.

العمالة في المنطقة، وترتفع لتتجاوز النصف في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولعل هذا دافعاً للدول العربية المصدرة للعمالة لدراسة أسواق عمل الدول ذات العجز، للعمل على توفير المهارات اللازمة لتلك الأسواق.

التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الدولية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم؛ حيث تظهر أهميتها في استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأخرى، كما أنها تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية؛ بسبب دورها في ربط الدول معاً. ودورها في دعم النمو والتنمية الاقتصادية في كافة دول العالم، لا خلاف عليه من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل ودعم المنشآت المحلية وتزويد المنشآت الوطنية بالخبرة الكافية لتقديم المنتجات للأسواق العالمية الخارجية.

لذا فقد سعت مختلف دول العالم بما فيها الدول العربية على تنمية تجارتها الخارجية باعتبارها قاطرة للنمو، ومن ثم اتجهت دول العالم اعتباراً من عام 1947 إلى تحرير تجارتها الخارجية، في إطار اتفاقية الجات، وبعد ذلك في إطار منظمة التجارة العالمية. ولم تكن الدول العربية في منأى عن ذلك، حيث انضمت إحدى عشرة دولة عربية لمنظمة التجارة العالمية، وتتفاوض باقي الدول العربية للانضمام. ومن ثم نجد أن الدول العربية منفتحة بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وقد ساهم في هذا الانفتاح إحتواء المنطقة العربية على نحو 49 من احتياطي النفط في العالم، ونحو 27 من احتياطي الغاز. من شأن هذه التوترات التجارية الدولية أن تؤثر سلباً على التجارة الخارجية للدول العربية، من خلال التداعيات السلبية على الشركاء التجاريين الرئيسيين، فهذه التوترات ستعكس على خطط الاستثمار التجارية في جميع أنحاء العالم، كما أنها ستؤدي إلى مزيد من التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، مما سيؤثر على نمو صادرات الدول العربية. يُشار إلى أن صادرات الدول العربية لم تتأثر بشكل كبير بالتوترات التجارية عام 2018 في ظل ارتفاع أسعار النفط، الذي عوض تراجع صادرات سلع مثل السيارات والحديد، وعلى جانب آخر فإن تراجع أسعار السلع الغذائية ساهم في الحد من ارتفاع قيمة الواردات.

بصفة عامة رغم التباين النسبي من دولة إلى أخرى وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها:

- نجاح عدد من الدول العربية في تبني أطر للسياسة النقدية لاستهداف التضخم.
- الانخفاض النسبي في أسعار الغذاء وخاصةً أن الدول العربية مستورد صافي للغذاء.
- استمرار بعض الدول العربية في إتباع سياسات نقدية تقييدية.

على مستوى الدول فرادى فهناك تباين حاد بين الدول العربية، فبعض الدول كانت أكثر معاناة من غيرها، ففي ظل الأوضاع الداخلية في السودان ارتفع معدل التضخم لمستويات كبيرة جداً. أما في مصر، فرغم انخفاضه مقارنة بالعالم الماضي إلا أنه ما زال مرتفعاً، في حين لم يتجاوز معدل التضخم 1 في المائة في قطر، كما عانت جيبوتي من انخفاض الأسعار عام 2018.

البطالة

ساهمت الأوضاع التي شهدتها بعض الدول العربية في ارتفاع معدل البطالة، حيث أدت إلى نزوح جماعي للسكان، حيث نزح أكثر من 14 مليون شخص في سوريا والعراق، ولجأ قرابة 5.9 مليون شخص إلى البلدان المجاورة، ما فاقم الوضع الاقتصادي للدول المجاورة خاصةً لبنان والأردن، كما أن الأوضاع في فلسطين، وتدهور الوضع الإنساني يحد من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والعمل اللائق. مما يزيد من نسبة البطالة

ومن ثم ارتفع عدد عاطلين عن العمل في المنطقة العربية لنحو 26.3 مليون عاطل لتبلغ نسبة البطالة بالمنطقة العربية نحو 17.7 في المائة، وهي تعد أكثر ارتفاعاً في صفوف النساء والشباب. ففي عام 2018، كان خمس الشباب والشبان عاطلين عن العمل في الشرق الأوسط، وترتفع هذه النسبة في شمال أفريقيا إلى الثلث وفي الوقت نفسه، فبطالة الشباب العربي الأعلى عالمياً، كما أن معدل بطالة الإناث يفوق ضعف معدل بطالة الذكور. هذا بالرغم من كون المنطقة العربية مستورد صافي للعمالة، حيث يمثل العمال المهاجرين نحو 41 في المائة من إجمالي

8.3 بالمائة، بدعم صعود أسهم البنوك بنسبة 31.1 بالمائة يليها الاتصالات بنسبة 27.1، وفي الكويت هبط المؤشر الرئيس بنسبة 11.9 بالمائة. بينما انخفض مؤشر أداء البورصة المصرية مع تراجع مؤشرها الرئيس "إيجي أكس 30"، الذي يقيس أداء أنشط ثلاثين شركة، بنسبة 13.21 بالمائة، نظراً لهبوط بعض الأسهم القيادية. كما تراجعت بورصة الأردن، مع انخفاض مؤشرها العام بنسبة 10.3 بالمائة، في ظل هبوط أسهم القطاع المالي بنسبة 8.4 بالمائة والخدمي بنسبة 11.6 بالمائة.

أسعار الصرف

في ظل ارتباط عملات معظم الدول العربية بالدولار، وكذلك تسوية معاملاتها الخارجية به، فإن أي تغير في قيمة الدولار أو أسعار الفائدة الأمريكية ينعكس حتماً على قيم عملات الدول العربية. عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2018، حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال ذلك العام.

من جانب آخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل اليورو والدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف، وكذلك الأوضاع المحلية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2018.

والحديد، وعلى جانب آخر فإن تراجع أسعار السلع الغذائية ساهم في الحد من ارتفاع قيمة الواردات.

ارتفع حجم التجارة الخارجية للدول العربية لنحو 1920 مليار دولار لعام 2018 مقارنة مع 1765 مليار دولار عام 2017 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 8.8 في المائة. أما التجارة العربية البينية فهي تعد أحد أهم الروافد الاقتصادية لتقريب التكامل الاقتصادي العربي، عبر مبادلة المنتجات ما بين الدول العربية. رغم ذلك فإن التجارة البينية العربية محدودة، وبالكاد تخطت حاجز العشرة في المائة. يرجع ذلك لبعض القيود التي ما زالت تعيق تفعيل التجارة البينية العربية، رغم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من يناير 2005، وتشير البيانات إلى ارتفاع صادرات الدول العربية البينية عام 2018 لتبلغ نحو 109.6 مليار دولار مقابل 103.2 مليار دولار عام 2017.

أسواق الأسهم

تباين أداء البورصات العربية في تداولات 2018، ففي الوقت الذي تكبدت فيه غالبية الأسواق العالمية خسائر حادة نهاية العام، ومن ثم وصف عام 2018 بأنه الأصعب منذ سنوات الأزمة العالمية، إلا أن بعض البورصات العربية حققت مكاسب عام 2018، رغم أوضاع الاقتصاد العالمي المضطربة والحرب التجارية الدائرة، ولعل التحسن النسبي في أسعار النفط والتي لها تأثير مباشر على أحجام التعامل في البورصات العربية، وكذلك انضمام بعض أسواق المال العربية لمؤشرات عالمية للأسواق الناشئة عام 2018، وإعلان شركات أخرى عالمية عن نيتها لضم بورصات عربية لمؤشرها عام 2019، خلق حالة من التفاؤل ومن ثم تدفق المزيد من الأموال لتلك الأسواق.

جاءت بورصة قطر في مقدمة الأسواق العربية الراححة، مع صعود مؤشرها بنسبة 20.8 المائة، وحلت في المرتبة الثانية سوق أبوظبي، مع صعود المؤشر العام بنسبة 11.75 بالمائة، بفضل مكاسب أسهم البنوك بنسبة 26.8 بالمائة. وصعدت أيضاً بورصة السعودية، الأكبر في العالم العربي، مع ارتفاع مؤشرها الرئيس بنسبة